

## لبنان بين حدود الطرح الفدراليّ وتحديات الوعي الوطنيّ

الأب صلاح أبوجوده اليسوعي  
أستاذ في جامعة القديس يوسف



"لا تُعطى الهوية مرّة واحدة، بل هي تُبنى وتتحوّل طوال الحياة"  
(أمين معلوف، الهويات القاتلة)

تلخّصُ بثلاثٍ حججٍ طرح الحلّ الفدراليّ للأزمة اللبنانية الذي عاد إلى البروز حاليّاً في بعض الأوساط المسيحيّة: أولاً، إنّ النظام اللبنانيّ القائم مأزومٌ بحدّ ذاته، لأنّه يقوم على مبدأ المحاصصة في السلطة على قاعدة طائفية، فتصبح السلطة تلقائيّاً موضع نزاعٍ دائم، إذ تسعى كلّ طائفة إلى تعزيز حصّتها فيها حفاظاً على مصالحها؛ وثانياً، انقسام اللبنانيين السريع على أساسٍ طائفيّ في أثناء الأزمات المحليّة أو الإقليميّة، الأمر الذي يُبيّن استمرار اختلافاتٍ أساسيّة بين طوائفٍ لها جذور ثقافيّة خاصّة

ضاربة في التاريخ، في ما خصّ فهم الكيان اللبنانيّ ومصالح دولة لبنان وعلاقتها بالخارج؛ وثالثًا، النزعة الطائفية التي تلازم العمل السياسيّ، وتسيطر على عمل جميع مؤسسات الدولة بلا استثناء حتى التربوية منها- مثلما يحصل، مثلًا، في الجامعة اللبنانية- وتتخذ بُعدًا اجتماعيًا ومناطقياً جليًا، إذ تنصرف الأحزاب الطائفية إلى حماية بيئاتها وتوفير ما يلزم للمحافظة عليها- مثلما يقوم به حزب الله، مثلًا، في مناطق نفوذه.

ويجد الطرح الفدراليّ دعمًا إضافيًا عند موضوعة لبنان إقليميًا. فالمشهد الإقليميّ مأزوم طائفياً، لا على مستوى علاقات الدول بعضها ببعض وعلاقات مكونات مجتمعاتها فحسب، بل على مستوى الفكر السياسيّ الإسلاميّ أيضًا. فالنزاعات الراهنة تبدو نسحًا جديدة لنزاعات قديمة، منها النزاع السنيّ-الشيعيّ الذي يشهد حماوة متقلّبة منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران، والنزاع التقليديّ بين بعض الدول العربية ودولة إسرائيل اليهودية. ويضاف إلى ما تقدّم، عجز الفكر السياسيّ الإسلاميّ عن إنتاج نظام حكم معاصر يعتنق مبادئ الفكر السياسيّ الحديث التي باتت مبادئ عالمية وشروطاً للتطور والازدهار، وفي طليعتها الفصل بين الدين والدولة، وتحرير الفرد من الخضوع للجماعة أو المرجعية الدينية، والمساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات، والمساواة بين الرجل والمرأة. وقد برهنت التطورات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اليوم أنّ نواة دول المنطقة الصلبة دينية بامتياز؛ فمحاولات الوحدة على أساس هوية عربية لادينية أخفقت كلّها، والتيارات الاشتراكية والعسكرية أخفقت هي أيضًا في إرساء أسس علمانية للبلدان العربية، كما أخفقت سائر محاولات بنين دول وطنية ديمقراطية. وما نتائج ما بات يُسمّى بالربيع العربيّ إلا تأكيدًا على صلابة النواة الدينية وجمود الفكر السياسيّ الإسلاميّ. ولا يمكن، بطبيعة الحال، أن تكون تركيبة المجتمع اللبنانيّ بمعزل عن هذه الأزمات الإقليمية المستعصية. لذا، تبقى الفدرالية النظام الأفضل الذي يضمن الحفاظ على الهوية الطائفية الخاصة ومصالح الطوائف، في إطار دولة واحدة. ليس المقصود بالفدرالية، إذًا، تقسيم لبنان، بل ترتيب يضمن تعايش "الشعوب" اللبنانية الطائفية بطريقة سلمية وإيجابية في ظلّ دولة واحدة. وفي الواقع، فإنّ الدستور اللبنانيّ الراهن يعترف بعناصر هي بمثابة أسس الفدرالية، منها: نظام أحوال شخصيّ طائفيّ، ومؤسسات تربوية وصحية وثقافية طائفية، فضلًا عن تقاسم السلطة والوظائف الرئيسية على أساس طائفيّ. أليس

الأجدي، بالتالي، توظيف الجهود لبلوغ الشكل الفدراليّ الأمثل للبنان، عوض التخبّط في تحقيق مشروع يبقى وهمياً، ألا وهو صهر اللبنايين في شعب واحد في ظلّ دولة ذات صيغة يعقوبيّة؟ قد يرى بعضهم أنّ العامل الاقتصاديّ يمثّل الحاجز الأقوى في وجه الفدراليّة، ليس بسبب المصالح المشتركة فحسب، بل بسبب تفاوت النموّ بين منطقة وأخرى. غير أنّ هذا العامل قد زال الآن بسبب الفقر الذي ساوى بين جميع اللبنايين نتيجة الفساد وتعقيدات النظام وإفلاس الطبقة السياسيّة أخلاقياً ووطنياً.

وفي مقابل، يشدّد رافضو الطرح الفدراليّ على استحالة تطبيق الفدراليّة في لبنان. ذلك أنّ البنى الفدراليّة المعروفة دولياً، على اختلاف صيغها، تجتمع على توزيع جغرافيّ واضح المعالم للجماعات المتميزة لغويّاً أو إثنيّاً أو دينياً أو ثقافياً، وعلى قيام حكومة مركزية تحتكر السياسة الخارجيّة والدفاع الوطنيّ وإدارة العملة الوطنيّة وشؤون المؤسّسات العامّة الماليّة. ومن الجليّ أنّ هذه الشروط غير متوفّرة في لبنان. فبالرغم من أنّ ثمة مناطق في لبنان لها لون طائفيّ معيّن، فإنّ مناطق أخرى تبقى مختلطة، بل ومنها ما عاد إلى الاختلاط في أعقاب الحرب. لذا، من المستحيل التوصل إلى إقامة مناطق طائفية صرف من دون فرز سكانيّ لا يمكن أن يحصل من دون حرب أهلية. ومن ثمّ، إذا كانت الحكومة الفدراليّة تحتكر وظائف أساسية، فإنّ تلك الوظائف عينها هي التي تؤلّف مشاكل البلاد حالياً. فعلاقة لبنان بالخارج تتخذ طابعاً إشكالياً بسبب سياسات قادة الطوائف الخاصّة الخارجيّة، والسياسة الدفاعية تطرح هي أيضاً مشكلة معقّدة بسبب ارتباط قوّة حزب الله العسكريّة بالجمهورية الإسلاميّة في إيران، وفوضى السوق الماليّ والاقتصاديّ المرتبط بالفساد أدّى إلى الاضمحلال الماليّة والاقتصاديّة الراهنة. ومن ثمّ، إذا تمّ التسليم جديّاً بإمكانية اعتماد فدراليّة على أساس طائفيّ-جغرافيّ، فكيف ستكون صيغة الحكم داخل كلّ منطقة في ظلّ وجود ١٣ طائفة مسيحيّة و٦ إسلامية؟ ألن تستمر حروب الإلغاء بين القيادات داخل كلّ طائفة؟ ألن تهيمن طائفة على أخرى؟ وخلاصة القول إنّ الطرح الفدراليّ غير قابل للتنفيذ، على أقلّه تبعاً للأشكال الفدراليّة المعروفة عالمياً. غير أنّ ما يمكن القيام به العملُ بجديّة على تحقيق اللامركزية الإداريّة، واعتماد قانون انتخابيّ جديد يضمن حسن تمثيل جميع الطوائف، وتحسين أداء المسؤولين السياسيّين والإداريّين من خلال تعميم متطلبات الكفاءة والنزاهة وخدمة الخير العام والتنشئة عليها، ومحاربة الفساد بكلّ أشكاله، والتفاهم على سلاح حزب الله ضمن سياسة دفاعية وطنية.

تضعنا المقاربتان عملياً أمام وضع مسدود. فإنّ حجج الطرح الفدراليّ مبرّرة وإن تبدو صعبة التحقيق، والحجج الراضية الفدراليّة هي أيضاً مبرّرة ولكنّ بدائلها، في ضوء الخبرة التاريخيّة، تبقى أيضاً صعبة التحقيق. فما المخرج إذًا؟

لا بدّ من التوقّف على مسألتين مهمّتين لم يتنبّه إليهما المدافعون عن الفدراليّة ورافضينها، وهما: أولاً، إنّ لبنان دولة حديثة نسبيّاً، إذ تأسّست العام ١٩٢٠؛ وثانياً، إنّ الوعي الوطنيّ يتطوّر وليس جامداً، وتطوّره على صلة بخبرات الدولة نفسها. فالخطأ الذي يقع فيه أصحاب الموقّفين المذكورين اعتبارهما أنّ الهويّة الطائفية الجماعية جامدة أو نهائية. صحيح أنّ هذه الهويّة تشغل المشهد الوطنيّ عندما يحصل ما يهددها، وهذا ما يتكرّر ويا للأسف منذ عقود، غير أنّ الوعي الوطنيّ اللاطائفيّ وُلِدَ مع ولادة الدولة، وهو يتطوّر، ويعبّر عن نفسه بطرق شتى كما نلاحظه الآن خصوصاً في أوساط طليئة كثيرة وأخرى من المجتمع المدنيّ. ويرتكز هذا الوعي على رفض استغلال الدّين سياسياً، ورفض المحسوبيّات والتبعية في العمل السياسيّ، واعتناقه المتزايد مبادئ حقوق الإنسان، وفي مقدّمها حرية التعبير وحرية الضمير، وتفضيله خير البلاد على خدمة إيديولوجيات أو قضايا خارجيّة.

تكمّن المشكلة في أنّ وسائل الإعلام القويّة لا تولى أوساط هذا الوعي الوطنيّ أهميّة كبيرة، بل تراها تتجاهلها في أغلب الأحيان، في وقت تسبّب هذه الأوساط نفسها الهلع عند القيادات الطائفية التقليدية التي تتغذى من العصبية الطائفية ولاعقلانيّتها، ومن النفسية التبعية. لذا، لن يكون من السهل أن يتقوى هذا الوعي الوطنيّ بسرعة ويتعمّم، ويتخذ بتزايد الوجهة السليمة المؤسّسة على النظر إلى ما يخدم آنيّاً خير اللبنانيين بصفتهم مواطنين أفراد ضمن حدود دولتهم. فإنّ هذه الوجهة تشكّل انقطاعاً عن الحالة الطائفية السابقة تأسيس دولة لبنان التي تشدّ البلاد إلى النظر إلى الماضي، لا إلى المستقبل. مهما يكن من أمر، فقد اتّضح لعدد كبير من اللبنانيين أنّ التصريحات والخطابات والإعلانات الكبيرة التي تربط لبنان بقيم وليدة الطائفية لا تؤلّف أبداً قيماً مشتركة، ولا تبني وطناً. لقد بات واضحاً أنّ الوعي الوطنيّ في ورشة دائمة، وهو يقوم على البحث المستمرّ عن خير اللبنانيّ الراهن في ضوء الأحداث التي يعيشها الوطن. ألا يمثّل هذا التطوّر أيضاً نموذجاً يقدمه اللبنانيون إلى محيطهم؟